## مرسوم رقم (٥٣) لسنة ٢٠١١
## بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن تنظيم استخدام العمال الصينيين في دولة قطر

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في التاسع عشر من شهر شعبان عام ١٤٢٩ هجرية ، الموافق للعشرين من شهر أغسطس عام ٢٠٠٨ ميلادية ،

وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة(١)

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية الصين الشعبية بشأن تنظيم استخدام العمال الصينيين في دولة قطر ، الموقعة بمدينة الدوحة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٣ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة(٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

**حمد بن خليفة آل ثاني**

**أمير دولة قطر**

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢١ / ١٢ / ١٤٣٢هـ
الموافق : ١٧ / ١١ / ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

# اتفاقية

## بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية الصين الشعبية

## بشأن تنظيم استخدام العمال الصينيين في دولة قطر

إن حكومة دولة قطر ، و حكومة جمهورية الصين الشعبية ،

رغبة منهما في توثيق أواصر الصداقة والتعاون بينهما ؛

وسعيا منهما لتنظيم استخدام العمال الصينيين في دولة قطر ؛

قد اتفقتا على ما يلي :

### مادة (١)

لأغراض هذه الاتفاقية :

" صاحب العمل" يعني شخصا طبيعيا أو معنويا تأسس بموجب قوانين دولة قطر ، ويستخدم عمالا من الصين طبقا لهذه الاتفاقية.

" عامل" يعني عاملا صينيا الذي وقع عقدا مع رب العمل وأرسل من قبل الشركة الصينية للعمل في دولة قطر لمدة محدودة ويعود إلى الصين بعد إنتهاء المدة.

" الشركات الصينية" تعني الشركات الصينية المؤهلة والتي تخولها وزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية بالقيام بالتعاون في مجال خدمة العمالة الدولية.

### مادة (٢)

تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر ووزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية بوضع القواعد والأنظمة اللازمة لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

مادة (٣)

يكون استخدام العمال من جمهورية الصين الشعبية ودخولهم وتوظيفهم في دولة قطر طبقًا للقوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها في البلدين .

مادة (٤)

١- تتولى وزارة شؤون العمل والشؤون الاجتماعية في دولة قطر وزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية بطلبات الاستخدام المقدمة إليها من أصحاب الأعمال في دولة قطر لاستخدام العمال الصينيين ، وتسعى وزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية للاستجابة لهذه الطلبات في حدود الإمكانيات المتوفرة لديها .

٢- إذا رغب صاحب العمل بدولة قطر في استخدام عمال صينيين ذوي مواصفات خاصة، فعليه أن يحدد ذلك في طلبه المقدم إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر .

٣- يجوز لصاحب العمل القطري سواء بنفسه أو بتفويض ممثل عنه من العاملين لديه أو عن طريق مكتب استقدام مرخص له من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمتابعة وإكمال الإجراءات المتعلقة باختيار العمال وسفرهم من جمهورية الصين الشعبية إلى دولة قطر .

٤- تقوم وزارة العمل والشؤون لاجتماعية بدولة قطر ووزارة التجارة بجمهورية الصين الشعبية بتسهيل التعاون بين أصحاب العمل والشركات الصينية التي توفر حاجات أصحاب العمل من العمال الصينيين وحماية الحقوق القانونية ومصالح أصحاب العمل والعمال الصينيين.

مادة (٥)

١- تقوم وزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية بترويد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر وسفارة دولة قطر في بكين بقائمة الشركات الصينية. ويقوم صاحب العمل باستخدام العمال الصينيين من خلال الشركات الصينية المدرجة في القائمة. وتكون الشركات الصينية مسؤولة عن تجهيز العمال المحتملين طبقًا لمواصفات صاحب العمل. ويقوم صاحب العمل والشركات الصينية بتوقيع عقد تعاون بشأن خدمات العمل طبقًا لقوانين الطرفين وهذه الاتفاقية ، والذي يوضح حقوق والتزامات الجانبين بشأن إجراءات اختيار العمال ، وتدريبهم، وإرسالهم ، واستقبالهم ، واستخدامهم ، وإدارتهم ، وما شابه ذلك.

٢- تقوم سفارة دولة قطر في جمهورية الصين الشعبية بإصدار تأشيرات السفر فقط للعمال المرسلين من الشركات المدرجة في قائمة الشركات الصينية التي تجهزها وزارة التجارة.

مادة (٦)

يجب أن تشتمل عروض الاستخدام على نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات المطلوبة وعلى مدة الاستخدام المحتملة ، وبيان تفصيلي بشروط العمل وخاصة الأجر ومكافأة نهاية الخدمة وفترة الاختبار وظروف العمل والتسهيلات الخاصة بالانتقال والسكن وكذلك التسهيلات الطبية وجميع البيانات التي تعتبر أساسية لتحديد العمال لموقفهم من إبرام عقد العمل .

مادة (٧)

تعمل وزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل إجراءات الفحص الطبي والحصول على جوازات السفر أو إذن بالسفر للعمال الراغبين في العمل بدولة قطر ، وكذلك تزويد هؤلاء العمال بمعلومات عن ظروف العمل وتكاليف ومستوى المعيشة في دولة قطر .

مادة (٨)

يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من العمال الصينيين ، عند انتهاء المدة المحددة لاستخدامهم بموجب عقود الاستخدام الخاصة بهم . كما يجوز لها اتخاذ إجراءات الإعادة ذاتها قبل انتهاء المدة المحددة في عقود الاستخدام في حالة انتهاء حاجة العمل لهم ، على أن تدفع لهم في هذه الحالة الأخيرة الأجور المقررة لهم وأية حقوق أخرى مستحقة لهم بموجب عقود العمل المبرمة معهم أو بموجب قانون العمل في دولة قطر عن المدة المتبقية من العقود.

مادة (٩)

يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من العمال الصينيين إذا كان بقائهم في دولة قطر يتعارض مع المصلحة العامة أو الأمن الوطني للدولة ، وذلك بدون الإخلال بالحقوق المستحقة لهم بموجب عقود العمل المبرمة معهم أو بموجب قانون العمل في دولة قطر . وتقوم حكومة دولة قطر بإبلاغ السفارة الصينية في قطر حول ذلك.

مادة (١٠)

أ- يتحمل صاحب العمل جميع نفقات سفر العمال من جمهورية الصين الشعبية إلى مكان العمل في دولة قطر عند التحاقهم بالعمل لأول مرة وكذلك نفقات عودتهم منه عند انتهاء

عليهم كما يتحمل صاحب العمل كذلك نفقات سفر العامل ذهاباً وإياباً في فترة الإجازة المنصوص عليها في عقد العمل . ولا تشمل هذه النفقات تكاليف استخراج جواز السفر.

ب- لصاحب العمل ، ما لم يقرر خلاف ذلك ، الحق في عدم دفع نفقات عودة العامل في الحالتين التاليتين :

١. في حالة استقالة العامل قبل انتهاء مدة العقد .
٢. في حالة ارتكاب العامل خطأ يستوجب فصله من العمل بدون إنذار وبدون مكافأة نهاية الخدمة طبقاً للمادة ٦١ من قانون العمل القطري .

مادة (١١)

١- تحدد ظروف وشروط استخدام العمال الصينيين في دولة قطر بعقد عمل فردي يحرر بين العامل وبين صاحب العمل طبقاً لنموذج العقد الملحق بهذه الاتفاقية ويجب أن يتضمن هذا العقد شروط العمل الأساسية من واجبات وحقوق بما لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية وقانون العمل القطري .

٢- يحرر العقد باللغات العربية والصينية والإنجليزية من أربع نسخ أصلية ، يحتفظ صاحب العمل بإحداها ، وتسلم الثانية للعامل ، وتودع الثالثة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر ، والرابعة بالسفارة الصينية في دولة قطر.

مادة (١٢)

ينظم عقد العمل الفردي تفاصيل التزامات صاحب العمل بالنسبة لتدبير سكن العامل ونوع هذا السكن أو دفع بدل سكن العامل ، وعلاجه الطبي .

مادة (١٣)

يكون النص العربي لعقد العمل هو النص المعترف به لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمحاكم المختصة في دولة قطر . ولا يجوز لصاحب العمل إجراء أي تغيير في بنود عقد العمل إلا إذا كان أكثر فائدة للعامل وبعد موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لدولة قطر .

مادة (١٤)

في حالة إبرام عقود العمل في دولة قطر يصدق على عقود العمل من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بعد تأييدها من السفارة الصينية في دولة قطر ، وبالنسبة للعقود التي

تبرم وتؤيد في جمهورية الصين الشعبية فيصدق عليها من سفارة دولة قطر في جمهورية الصين الشعبية.

مادة (١٥)

١- تتولى الجهة المختصة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر ووزارة التجارة في جمهورية الصين الشعبية مراقبة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

٢- في حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعامل ناتج عن عقد العمل ، تقدم الشكوى إلى الجهة المختصة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتسويته ودياً ، وإذا تعذر الوصول إلى حل ودي يحال النزاع إلى الجهات القضائية المختصة بدولة قطر .

مادة (١٦)

ينتهي عقد العمل بانتهاء مدته دون حاجة إلى إخطار سابق . وإذا رغب صاحب العمل في استمرار التعاقد وجب عليه إخطار العامل كتابة برغبته في التجديد قبل موعد انتهاء العقد بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل .

مادة (١٧)

يحق للعامل أن يحول إلى جمهورية الصين الشعبية ما يدخره من أجر وذلك وفقاً للنظم المالية المتبعة في دولة قطر .

مادة (١٨)

يشكل الطرفان لجنة مشتركة من ثلاثة أعضاء على الأكثر من كل طرف تكون مهمتها :

١. التنسيق بين الحكومتين في تنفيذ هذه الاتفاقية واتخاذ التدابير الضرورية في هذا الشأن .
٢. تفسير أحكام هذه الاتفاقية عند حدوث أي خلاف بشأنها وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند التطبيق .
٣. مراجعة فرص العمل المتاحة في دولة قطر بما في ذلك المعلومات العامة المتعلقة بخطط التنمية في دولة قطر ، وفرص العمل المحتملة بموجبها وأصناف أو مهارات العمل المطلوبة ، وتوفر الرغبة لدى مواطني جمهورية الصين الشعبية للاستفادة منها .

٤. اقتراح مراجعة أو تعديل كل أو بعض مواد الاتفاقية عند الضرورة .

وتجتمع اللجنة مرتين في السنة بالتبادل في كل من الدولتين. ويمكنها الاجتماع عند الضرورة.

مادة (١٩)

يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية بموافقة الحكومتين ، بعد اتخاذ ذات الإجراءات القانونية المتطلبة لإبرام هذه الاتفاقية.

مادة (٢٠)

تخضع هذه الاتفاقية للتصديق من الطرفين وتصبح هذه الاتفاقية نافذة من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها . وتبقى سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات ، وتتجدد تلقائيا لمدد مماثلة ، ما لم يطلب أحد الطرفين إنهاءها بإشعار كتابي قبل تاريخ انتهاء أجلها بستة أشهر.

وإثباتا لما تقدم ، قام الموقعان أدناه بتفويض من حكومتيهما ، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية في مدينة الدوحة بتاريخ / / ١٤٢٩هـ الموافق ٢٣ / ٦ / ٢٠٠٨ ، باللغات العربية والصينية والانجليزية ولكل منها ذات الحجية . وفي حالة الاختلاف ، يرجح النص المحرر باللغة الانجليزية.

| | |
|---|---|
| عن حكومة جمهورية الصين الشعبية | عن حكومة دولة قطر |
| فاو هوتشنغ | حسين يوسف الملا |
| نائب الوزير | وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية |
| وزارة التجارة ، جمهورية الصين الشعبية | |

**ملحق**

**عقد عمل نموذجي**

**أنه في يوم ..... الموافق ..... تم التعاقد بين كل من :**

**١. رب العمل/.....بصفته.....وعنوانه**

**.....**

**طرف أول**

**٢. العامل/ ..... حامل جواز سفر رقم ..... وبطاقة شخصية / عقاب رقم ..... والمقيم ..... بالعنوان التالي**

**.....**

**طرف ثان**

**على ما يلي :**

**١. أن يعمل الطرف الثاني لدى الطرف الأول بمهنة ..... في دولة قطر وبراتب شهري قدره ..... .**

**٢. مدة العقد :**

**أ. مدة هذا العقد سنة واحدة / سنتان تبدأ من تاريخ مباشرة الطرف الثاني لعمله في دولة قطر ، وتعتبر الأشهر الستة الأولى فترة اختبار يجوز للطرف الأول خلالها ، إذا كان أداء وسلوك الطرف الثاني غير مرض ، إنهاء العقد بإخطار الطرف الثاني بذلك قبل أسبوع واحد من تاريخ الانتهاء ، ويتحمل نفقات إعادته إلى بلده . فإذا اجتاز العامل فترة الاختبار بنجاح اعتبر العقد سارياً للمدة المتبقية منه . وينتهي العقد بانتهاء مدته دون حاجة إلى**

إخطار سابق . وإذا رغب الطرف الأول في استمرار التعاقد وجب عليه إخطار الطرف الثاني كتابة برغبته في التجديد قبل موعد نهاية العقد بثلاثين يوماً على الأقل .

ب. لا يجوز إنهاء العقد قبل انتهاء مدته إلا بموافقة الطرفين ، كما يجب على الطرف الثاني قبل ترك العمل الوفاء بجميع ديونه المستحقة للطرف الأول .

٣. نفقات السفر :

أ. يتحمل الطرف الأول نفقات سفر الطرف الثاني من جمهورية الصين الشعبية إلى مكان العمل بدولة قطر وكذلك نفقات عودته إليها. كما يتحمل الطرف الأول كذلك نفقات سفر الطرف الثاني ذهاباً وإياباً أثناء فترة الإجازة المنصوص عليها في عقد العمل . ولا تشمل هذه النفقات تكاليف استخراج جواز السفر.

ب. ، للطرف الأول ، ما لم يقرر خلاف ذلك ، الحق في عدم دفع نفقات العودة في الحالتين التاليتين :

(١). في حالة استقالة العامل قبل انتهاء مدة العقد .

(٢). في حالة ارتكاب العامل خطأ يترتب عليه فصله من العمل بدون إنذار ودون منحه مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لأحكام المادة ٦١ من قانون العمل القطري .

٤. القروض :

أ. يدفع الطرف الأول للطرف الثاني قرضاً شخصياً قيمته ..... بالعملة الصينية قبل سفره من جمهورية الصين الشعبية إلى دولة قطر لأول مرة إذا رغب في ذلك (في حدود أجر شهر واحد ) يخصم من مستحقات الطرف الثاني على أقساط شهرية بواقع ١٠% (عشرة في المائة) من الراتب الأساسي الشهري.

ب. يبدأ خصم أقساط القرض من أجر الشهر التالي لبدء عمل الطرف الثاني.

ج. تسري على القروض الأخرى التي تدفع للطرف الثاني بالعملة القطرية أحكام الفقرتين السابقتين.

٥. الأجر والمكافأة :

أ. لصل اليومية والشهرية : الأجر الأساسي قيمته .....شهرياً / يومياً مقابل ساعات العمل الأساسية (٤٨) ساعة أسبوعياً ويحصل الطرف الثاني على راحة أسبوعية

مدفوعة الأجر في يوم واحد من كل أسبوع ، كما يحصل على مقابل نقدي لساعات العمل الإضافية وفقا لأحكام قانون العمل القطري .

ب. لعمال الإنتاج أو الطريحة أو القطعة : الأجر الأساسي قيمته ..... مقابل إنجاز معدل أداء يومي حسب الحرفة أو المهنة كما يلي : ..... ويدفع أجر إضافي عن حجم العمل الذي ينجزه الطرف الثاني زيادة عن معدل الأداء اليومي السابق كما يلي : .....وفي حالة عدم وجود عمل بالإنتاج يكون أجر الطرف الثاني هو ..... ريال .

ج. يتعهد الطرف الأول بإثبات ساعات العمل اليومية الإضافية وفقاً للفقرة (أ) من هذا البند أو كمية العمل المنجز يومياً وفقاً للفقرة (ب) من هذا البند في بطاقة خاصة تسلم في نهاية اليوم للطرف الأول للتسجيل .

د. مكافأة نهاية الخدمة .....

٦. السكن والمعيشة اليومية :

أ. يتعهد الطرف الأول بتدبير سكن مناسب لأعزب مجاناً للطرف الثاني وأن يزوده بالكهرباء بالأسرّة ودورات المياه المناسبة وفقاً للشروط الصحية .

ب. يتعهد الطرف الأول بمد الطرف الثاني بمياه باردة وصالحة للشرب .

٧. الرعاية الطبية والاجتماعية :

أ. يوفر الطرف الأول للطرف الثاني العلاج الطبي اللازم طبقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في دولة قطر .

ب. يتعهد الطرف الأول بحصول الطرف الثاني على التعويض المستحق لـه عن إصابات العمل والعجز والوفاة التي تنشأ أثناء تأدية العمل أو بسببه طبقاً للقوانين القطرية في هذا الشأن .

٨. الإجازات :

أ. للطرف الثاني الحق في إجازة سنوية عادية لا تقل مدتها عن ثلاثة أسابيع بأجر كامل .

ب. يحصل الطرف الثاني على أجر كامل في الإجازات الرسمية الآتية :

- عيد الفطر ثلاثة أيام عمل .
- عيد الأضحى ثلاثة أيام عمل .

عيد الاستقلال يوم عمل واحد .

كما يحصل الطرف الثاني على ثلاثة أيام عمل بأجر يحدد مواعيدها صاحب العمل .

ج. يستحق الطرف الثاني إجازة مرضية مدفوعة الأجر بعد مضي ثلاثة أشهر متصلة في عمله لدى الطرف الأول ، وذلك وفقا لأحكام قانون العمل القطري .

٩. أحكام عامة :

أ. يتعهد الطرف الثاني بأداء عمله طبقاً لمتوسطات ومعدلات الأداء اليومية في نفس مهنته، وفي حالة عدم أدائه لمعدلات الأداء اليومية تطبق عليه لائحة الجزاءات في هذا الشأن .

ب. لا يجوز للطرف الثاني خلال مدة التعاقد الاشتغال لدى الغير ، كما لا يحق للطرف الأول تشغيل الطرف الثاني لدى صاحب عمل آخر إلا في الأحوال التي يجيزها القانون القطري .

ج. يتعهد الطرف الثاني بعدم التدخل في الشؤون السياسية أو الدينية وعليه مراعاة التقاليد والعادات المحلية واحترامها .

د. يعتبر قانون العمل القطري والقرارات المنفذة له الأساس القانوني لنصوص هذا العقد ويتم الرجوع إليه في أي نزاع ينشأ بين الطرفين ما لم تكن شروط هذا العقد تتضمن مزايا أفضل للطرف الثاني .

هـ- يصبح هذا العقد نافذ المفعول بعد تصديق السلطات المختصة عليه في الدولتين .

١٠. تحرر هذا العقد باللغتين العربية و الصينية والانجليزية من أربع نسخ أصلية يحتفظ صاحب العمل بإحداها ، وتسلم الثانية للعامل ، وتودع الثالثة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر ، والرابعة بالسفارة الصينية في دولة قطر.

الطرف الأول – صاحب العمل الطرف الثاني – العامل

اعتماد

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة قطر بتاريخ .....

أو

سفارة دولة قطر في جمهورية الصين الشعبية بتاريخ .....

وتأييد السفارة الصينية في دولة قطر

بسم الله الرحمن الرحيم

## 卡塔尔国政府和中华人民共和国政府

## 关于规范卡塔尔雇佣中国劳务人员的协议

卡塔尔国政府和中华人民共和国政府，

期望加强友好关系，

寻求规范卡塔尔雇佣中国劳务人员的活动，

达成协议如下：

### 第一条

在本协议中：

“雇主”是指根据卡塔尔法律成立，并依本协议雇佣中国劳务人员的法人或自然人。

“劳务人员”是指与雇主签订合同，由中国经营公司派遣，在卡塔尔工作一段特定时期，并在合同期满后返回中国的中国劳务人员。

“中国经营公司”是指经中华人民共和国商务部批准的具有对外劳务合作经营资格的中国公司。

### 第二条

中华人民共和国商务部与卡塔尔劳动和社会事务部应通过制定必要的规定，执行本协议。

第三条

从中国招聘劳务人员及劳务人员在卡塔尔的入境和雇佣，应遵守两国现行有关法律和程序。

第四条

一、卡塔尔劳动和社会事务部应向中华人民共和国商务部通报欲雇佣中国劳务人员的卡塔尔雇主的招聘申请情况。中华人民共和国商务部将利用现有资源并采取必要措施努力满足卡方需求。

二、如果卡塔尔雇主希望招聘并雇佣具有特定资格的中国劳务人员，应在向卡塔尔劳动和社会事务部提出的申请中做出特别说明。

三、卡塔尔雇主，无论是自身，或通过授权其雇员为代表，或通过卡塔尔劳动和社会事务部授权的招聘办公室，均可办理选拔中国劳务人员并安排劳务人员到卡塔尔工作的各种手续。

四、中华人民共和国商务部和卡塔尔劳动和社会事务部应为中国经营公司与雇主的合作提供便利，并保护劳务人员和雇主的合法权益，中国经营公司应满足卡塔尔雇主雇佣中国劳务人员的需求。

第五条

一、中华人民共和国商务部向卡塔尔劳动和社会事务部、卡塔尔

驻中国大使馆提供中国经营公司名单。卡塔尔雇主应通过名单上的经营公司招聘中国劳务人员。中国经营公司应根据雇主要求，向雇主提供合适的劳务人员供其选拔。雇主和经营公司应根据两国法律和本协议的规定签订劳务合作合同，规定双方在劳务人员招选、培训、派遣、接纳、使用、管理等过程中的权利和义务。

二、卡塔尔驻中国大使馆只为中国经营公司名单中的经营公司派遣的劳务人员办理相关签证。

第六条

招聘申请应列明所要求的资格、经验和专门技能、可能的合同期限、详细的雇佣条件，尤其是工资、服务年度津贴、试用期、交通和住宿设施、医疗待遇及所有可能影响劳务人员决定是否签署雇佣合同的基本信息。

第七条

中华人民共和国商务部应采取必要措施，为希望赴卡塔尔工作的劳务人员办理医疗检查、护照和旅行证件提供便利，并向这些劳务人员提供关于在卡塔尔工作条件、日常生活开支和居住标准的信息。

第八条

卡塔尔政府可采取措施，在雇佣合同到期后将一定数量的劳务人员送回中国。当不再有雇佣的必要时，也可在合同到期前采取相同措

旅。在这种情况下，劳务人员的工资及其他权益将根据雇佣合同期限或卡塔尔劳动法，按合同满期支付。

第九条

如果劳务人员在卡塔尔的存在与卡塔尔公共利益或国家安全相悖，卡塔尔政府可能会采取措施，遣返上述劳务人员。此举不应对雇佣合同或卡塔尔劳动法规定的劳务人员的权益造成损害。卡塔尔政府应向中国驻卡塔尔大使馆通报上述情况。

第十条

一、劳务人员初次到卡塔尔工作，雇主应承担其从中国到达在卡塔尔工作地点的全部旅费，并在雇佣合同到期后承担其离开卡塔尔的旅费。雇主也应根据雇佣合同承担劳务人员休假期间的双向旅费。上述费用不包括护照费。

二、除非雇主自愿，在以下两种情况下，雇主可不承担劳务人员回国的费用：

1. 劳务人员在雇佣合同期满前辞职；

2. 根据卡塔尔劳动法第 61 条，因劳务人员过错而有必要予以解雇，且无需警告或支付服务年度津贴。

第十一条

一、在卡塔尔雇佣中国劳务人员的条件和规定应在每个劳务人员

与雇主签署的雇佣合同中确定，该合同应与本协议后附的雇佣合同范本保持一致。合同应包括工作权利、义务等基本条件，有关权利、义务应与本协议和卡塔尔劳动法的规定一致。

二、雇佣合同用中文、阿拉伯文和英文书就，正本一式四份，份交由雇主保管，第二份由劳务人员保管，第三份由卡塔尔劳动和社会事务部保存，第四份由中国驻卡塔尔大使馆保存。

第十二条

雇佣合同应包括雇主为劳务人员提供的住宿条件及类型，或支付住宿补贴，以及劳务人员医疗待遇等方面义务的详细内容。

第十三条

卡塔尔劳动和社会事务部及主管法院认可阿拉伯文版的雇佣合同。雇主不应对雇佣合同的条款进行任何修改，除非这些修改对劳务人员更为有利并且经卡塔尔劳动和社会事务部批准。

第十四条

在卡塔尔签订的雇佣合同应经中国驻卡塔尔大使馆确认，并经卡塔尔劳动和社会事务部批准；在中国签订并经批准的雇佣合同应经卡塔尔驻中国大使馆批准。

一、中华人民共和国商务部和卡塔尔劳动和社会事务部的主管机构将监督本协议各条款的施行。

二、如果雇主和劳务人员出现关于雇佣合同的争议，应向卡塔尔劳动和社会事务部的主管机构提出，以得到和解。如果和解未能达成，该争议应提交卡塔尔的主管法律机构。

第十六条

雇佣合同将在规定的有效期满日终止，无需提前通知。如果雇主希望延长合同，应在合同有效期满前至少 30 日书面通知劳务人员并与其重新签订合同。

第十七条

根据卡塔尔金融法规，劳务人员可以将其工资汇回中国。

第十八条

双方应建立一个联合委员会，每方成员不多于 3 人，其职责如下：

一、协调双方政府执行本协议，并采取相关必要措施。

二、如就协议条款产生争议，应对协议条款进行解释，并解决执行过程中的有关困难。

三、回顾卡塔尔的就业机会，包括卡塔尔发展计划、这些计划下的工作机会、劳动类型和级别及所需技能等有关信息，以及中国公民利用这些信息的意愿。

四、如有必要，提出总结和修改全部或部分协议条款的建议。

联合委员会应在两国轮流每年开会一次，也可以在必要时开会。

第十九条

修改本协议应经双方政府同意，并遵守缔结本协议所要求的相同的法律程序。

第二十条

本协议应经双方批准并自互换书面通知之日起生效，有效期 3 年。除非一方在本协议到期前 6 个月书面通知终止协议，协议有效期将延长相同期限，并依此法顺延。

作为证明，经各自政府授权，我们在下面签名，表明签署本协议。

本协议于 2008 年 6 月 23 日在多哈用中文、阿拉伯文、英文书就，三种文本同等作准。如对文本的解释发生分歧，以英文文本为准。

卡塔尔国政府代表

中华人民共和国政府代表

附件:

雇佣合同范本

本合同由以下双方在_____年_____月_____日签署:

1. 雇主: _____

地址_____

(甲方)

2. 雇员: _____, 护照号_____

身份证/家庭卡号码_____, 居住在_____

地址: _____

(乙方)

达成协议如下:

1. 乙方将被甲方在卡塔尔雇佣, 作为_____, 月薪_____.

2. 合同期:

(1) 本合同从乙方在卡塔尔开始工作算起, 期限1年/2年. 前6个月是试用期, 试用期间如果乙方的绩效和行为不能达到满意, 甲方可在6个月结束前1周通知乙方后终止合同, 并负担乙方回国的费用. 如果劳务人员成功地完成了试用期, 合同将在剩下的期限内继续

有效。合同将在有效期满终止，无需提前声明。如果甲方希望合同延期，应在合同有效期满前至少 30 日书面通知乙方并与乙方重新签订合同。

（2）合同在有效期截止之前不能终止，除非双方达成协议。在乙方离开之前，应偿还向甲方借的所有债务。

3. 旅费：

（1）甲方将承担乙方从中国到达在卡塔尔工作地点的旅费及返程旅费。甲方也将承担乙方在雇佣合同规定假期内的往返机票。这些费用不包括护照费。

（2）除非甲方自愿，在以下两种情况下，甲方可不承担乙方回国的旅费：

1. 乙方在雇佣合同期满前辞职；

2. 根据卡塔尔劳动法第 61 条，乙方因过错而有必要予以解雇，且无需警告或支付服务年度津贴。

4. 贷款：

（1）如乙方有此意愿，甲方将在乙方第一次从中国到达卡塔尔之前向乙方提供_____人民币的个人贷款（相当于一个月工资）。该贷款将每月从乙方月基本工资中扣除 10%予以偿付。

（2）扣除将从乙方开始领取工资之月开始。

（3）其他以卡塔尔货币给予乙方的贷款将按照上述两项条款管理。

5. 工资和津贴

（1）领取月薪、日薪的雇员：基本工资为_____每月/每天，作为每周工作 48 小时的回报。乙方将每周享有一天带薪休息，如需加班将根据卡塔尔劳动法的规定获得现金支付的加班费。

（2）对于生产、计量或计件雇员：基本工资是对该岗位或手艺日均绩效的回报，如下：_____

额外工资是对乙方超出上述日均绩效的工作量的报酬，如下：

_____

如果没有生产工作，乙方工资将是：_____

（3）甲方负责记录本款第（1）条所指每日额外的工作小时数，或者本款第（2）条所指每日工作量。

（4）服务年度津贴是：_____

6. 住宿和日常生活：

（1）甲方负责免费为乙方提供适合单身劳务人员居住的住处，并依照健康条件提供相应的电力、床铺、洗手间。

（2）甲方将向乙方提供冷的饮用水。

7. 医疗和社会福利

（1）甲方将根据卡塔尔现行规章和规定向乙方提供必要的医疗待遇。

（2）甲方将根据卡塔尔法律，对乙方职业事故、工作期间或因工作而造成的残疾或死亡给予必要的补偿。

8. 休假

（1）乙方每年有不少于 3 周的全薪假期。

（2）乙方在下列卡塔尔官方假期中享受全薪：

——开斋节：3个工作日

——宰牲节：3个工作日

——国庆节：1个工作日。

乙方还有由雇主决定时间的3个工作日全薪假期。

（3）根据卡塔尔劳动法，乙方在连续为甲方工作三个月后，可享受全薪病假。

9. 一般规定：

（1）乙方应使其工作达到岗位每日绩效要求。如果不能保持岗位每日绩效要求，将应用处罚规定。

（2）乙方在雇佣期间不能为他人工作，甲方将不使乙方为另雇主工作，卡塔尔法律允许的情况除外。

（3）乙方不得从事政治和宗教事务，并应尊重当地风俗习惯。

（4）卡塔尔劳动法及其生效的决定构建了本合同条款的法律基础 并将在双方出现争议时适用，除非本合同条款对乙方更为有利。

（5）本合同将根据两国现行规定批准后生效。

10. 本合同用中文、阿拉伯文和英文书就，正本一式四份，一份交由雇主保管，第二份由雇员保管，第三份由卡塔尔劳动和社会事务部保存，第四份由中国驻卡塔尔大使馆保存。

甲方（雇主）　　乙方（雇员）

批准单位:

卡塔尔劳动和社会事务部，日期: _____.

或者

卡塔尔驻中国大使馆，日期: _____.

确认单位:

中国驻卡塔尔大使馆.

بسم الله الرحمن الرحيم

# AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR AND THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S REPUBLIC OF CHINA CONCERNING THE REGULATION OF CHINESE WORKERS EMPLOYMENT IN THE STATE OF QATAR

The Government of the State of Qatar and the Government of the People's Republic of China (the Parties):

Desirous of strengthening the ties of friendship between them;

Seeking to regulate the employment of Chinese workers in the State of Qatar:

Have agreed as follows:

**Article (1)**

For the purposes of this Agreement:

"Employer" refers to a natural or juridical person incorporated under the laws of the State of Qatar, employing workers from China in accordance with this Agreement.

" A Worker" refers to a Chinese worker who has signed a contract with an employer and been dispatched by a Chinese Company to work in the State of Qatar for a specified period of time and returns to China after the period expires.

" Chinese Companies" refers to Chinese companies with the qualification authorized by the Ministry of Commerce of the People's Republic of China to undertake international labour service cooperation.

**Article (2)**

The Ministry of Labour and Social Affairs in the State of Qatar and the Ministry of Commerce in the People's Republic of China shall lay down the necessary rules and regulations for the implementation of the provisions of this Agreement.

**Article (3)**

Recruitment of workers from the People's Republic of China and its entry and employment in the State of Qatar shall be regulated in accordance with relevant laws and procedures applied in the two countries.

**Article (4)**

1- The Ministry of Labour and Social Affairs in the State of Qatar shall present to the Ministry of Commerce in the People's Republic of China the recruitment applications from employers in the State of Qatar for the employment of Chinese workers. The Ministry of Commerce in the People's Republic of China shall endeavor to meet such applications within the means and resources available to it.

2- If an employer in the State of Qatar wishes to recruit and employ Chinese workers with special qualifications, he shall specify such qualifications in his application to the Ministry of Labour and Social Affairs in the State of Qatar.

3- The Qatari employer, either himself or by authorizing a representative from among his staff or through a recruitment office authorized by the Ministry of Labour and Social Affairs, is permitted to follow up and complete all the procedures required for the selection of workers and their travel from the People's Republic of China to the State of Qatar.

4- The Ministry of Commerce of the People's Republic of China and the Ministry of Labour and Social Affairs in the State of Qatar shall facilitate the cooperation between the employers and Chinese companies which shall satisfy the employers' needs for Chinese workers and protect the legal rights and interests of the employers and Chinese workers.

**Article (5)**

1- The Ministry of Commerce in the People's Republic of China shall provide the Ministry of Labour and Social Affairs in the State of Qatar and the Embassy of the State of Qatar in Beijing with a list of Chinese Companies. The Employer shall recruit Chinese workers through the listed Chinese companies. The Chinese companies shall be responsible for providing potential workers according to the employer's specifications. The employer and the Chinese companies shall sign a labour services cooperation contract in accordance with the laws of the two Parties and this Agreement, in which the rights and the obligations of the two sides relating to the procedure of selecting, training, dispatching, receiving, employing, managing, and the like, of workers, are clarified.

2- The Embassy of the State of Qatar in the People's Republic of China shall issue related visas only to the workers dispatched by the companies listed in the list of Chinese Companies which is provided by the Ministry of Commerce.

**Article (6)**

Recruitment applications shall state the required qualifications, experience and specialization, the probable duration of contract, detailed conditions of employment, especially the wages, end of service gratuity, probationary period and facilities

regarding transport and accommodation as well as medical facilities and all basic information that may enable the workers to decide on signing the employment contract.

**Article (7)**

The Ministry of Commerce of the People's Republic of China shall take the necessary measures to facilitate the medical examination procedures, obtaining passports and permission to travel for the workers desiring to work in the State of Qatar as well as provide such workers with information on working conditions, expenses and living standards in Qatar.

**Article (8)**

The Government of the State of Qatar may take procedures to send back any number of Chinese workers on the expiry of their contracts of employment. It may also take the same procedures before the expiry of the duration of the contracts when the needs for the employment comes to an end, provided that in this latter case the wages of the workers and other rights accruing to them under the contracts of employment concluded with them or under the Law of Labour of the State of Qatar be paid to them for the remaining period of the contracts.

**Article (9)**

The Government of the State of Qatar may take procedures to repatriate Chinese workers if their presence in the State of Qatar becomes contrary to public interest or the national security of the State. This shall be without prejudice to the rights accruing to the workers under the contracts of employment or the Law of Labour of the State of Qatar. The Government of the State of Qatar shall thereby inform the Chinese Embassy in Qatar.

**Article (10)**

A- The employer shall bear all travel expenses of workers from the People's Republic of China to the work site in the State of Qatar when they first join work and shall also bear their travel expenses from Qatar at the end of their employment. The employer shall also bear the workers' two-way travel expenses during the leave period under the work contract. Such expenses shall not cover the cost of passport issuance.

B- Unless he otherwise decides, the employer has the right not to pay the expenses of the worker for returning home in the following two cases:

1. If the worker resigns before the end of the employment contract.
2. If the worker commits a mistake that necessitates his dismissal from work without warning and without payment of the end of service gratuity in accordance with Article 61 of the Qatari Law of Labour.

**Article (11)**

1- The conditions and terms of employing of Chinese workers in the State of Qatar shall be defined by an individual work contract concluded between the worker and the employer in accordance with the Model Contract attached to this Agreement. The contract shall contain the basic conditions of work relating to duties and rights that are consistent with the provisions of this Agreement and the Qatari Law of Labour.

2- The contract shall be written in Arabic. Chinese and English in four original copies. one of which is to be kept by the employer. the second by the worker. the third is to be deposited with the Ministry of Labour and Social Affairs and the fourth with the Chinese Embassy in Qatar.

**Article (12)**

The individual employment contract shall include the details of the employer's obligations concerning the worker's accommodation and its type. or the payment of an accommodation allowance. and his medical treatment.

**Article (13)**

The Arabic text of the employment contract is the one recognized by the Ministry of Labour and Social Affairs and the competent courts in the State of Qatar. The employer may not introduce any changes in the provisions of the employment contract unless that shall be more beneficial to the worker and upon the approval of the Ministry of Labour and Social Affairs of the State of Qatar.

**Article (14)**

In case the employment contracts are concluded in the State of Qatar. the contracts shall be ratified by the Ministry of Labour and Social Affairs after being confirmed by the Chinese Embassy in the State of Qatar. Contracts concluded and approved in the People's Republic of China shall be ratified by the Embassy of the State of Qatar in the People's Republic of China.

**Article (15)**

1-The competent authority at the Ministry of Labour and Social Affairs in the State of Qatar and the Ministry of Commerce of the People's Republic of China shall monitor the implementation of the provisions of this Agreement.

2-In case of a dispute between the employer and the worker arising from the employment contract . the complaint shall be lodged with the competent authority of the Ministry of Labour and Social Affairs for amicable settlement. If an amicable settlement is not reached. the dispute shall be referred to the competent judicial authorities in the State of Qatar.

**Article (16)**

The employment contract shall terminate on the date set for its expiration without a prior notice. If the employer wishes the contract to continue. he shall inform the worker in writing of his wish to renew the contract at least thirty days before the expiry of the contract.

**Article (17)**

The worker is permitted to transfer to the People's Republic of China savings from his wages in accordance with the financial regulations followed in the State of Qatar.

**Article (18)**

The two Parties shall establish a joint committee composed of not more than three members from each Party to perform the following functions:

1- To coordinate between the two Governments to implement this Agreement and take the necessary measures in this regard.
2- To interpret the provisions of this Agreement in case of a dispute related to it and settle any difficulties arising in its implementation.
3- To review job opportunities available in the State of Qatar, including general information on development plans in the State of Qatar, the potential work opportunities under these plans, the types and classes of labour and needed skills, and the willingness of the citizens of the People's Republic of China to make use of them.
4- To propose review or modification of all or some of the provisions of this Agreement if necessary.

The committee shall alternately meet once a year in the two countries. It can also meet when the need arises.

**Article (19)**

The amendment of this Agreement shall be made by agreement of the two Parties and after following the same legal procedures required for the conclusion of this Agreement.

**Article (20)**

This agreement shall be subject to ratification by the two Parties and shall enter into force from the date of the exchange of its instruments of ratification. It shall remain in force for three years , renewable for a similar period, unless either Party requests its termination by a written notice six months before its expiry.

In witness thereof, we the undersigned below , duly authorized by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in Doha on / /1429 A.H. corresponding to 13/ 6/2008 in Arabic, Chinese and English all texts are equally authentic. In case of any difference the English text shall prevail.

| For<br>The Government of the People's Republic of China | For<br>The Government of the State of Qatar |
|---|---|
| Guo Huchang<br>Deputy Minister<br>Ministry of Commerce<br>People's Republic of China | Hussein Yusef Al-Mulla<br>Deputy Minister<br>Ministry of Labour and Social Affairs |

**Annex**

**Model Employment Contract**

On.....corresponding to.....this contract was concluded between

1. Employer/..... as.....
His address is. .....
(First Party)

2. Worker..... passport no. .....
ID/family card no..... residing in .....at the following address....
(Second Party)

Agreed on the following:

1. The Second Party shall be employed by the First Party as.....in the State of Qatar in return for a monthly salary of .....

2. Contract Period:

A- This contract is for one year/two years starting from the date of the Second Party's start of his job in the State of Qatar. The first six months shall be a probation period during which if the performance and conduct of the Second Party is found to be unsatisfactory the First Party may terminate the contract by notifying the Second Party one week before the end of the six months and shall bear the expenses of the Second Party's return to his homeland. If the worker successfully completes the probation period, the contract shall be valid for the remaining period. The contract shall end on the date of its expiry without any prior notice. If the First Party wishes the contract to continue, he shall notify the Second Party in writing of his wish to renew the contract at least thirty days before expiry of the contract.

B- The contract may not be terminated before the expiry of its duration except upon mutual agreement by the two Parties. Before the Second Party leaves work, he shall repay all debts due to the First Party.

3. Travel Expenses:

A. The First Party shall bear the Second Party's travel expenses from the People's Republic of China to the work site in the State of Qatar and the return expenses to it. The First Party shall also pay the Second Party's round-trip ticket during the vacation stated in the employment contract. These expenses do not include passport costs.

B. Unless he decides otherwise, the First Party has the right not to pay travel expenses to return home in the following two cases:

(1). Resignation by the worker before the expiry of the contract.

(2). Commission by the worker of a mistake leading to his dismissal from work without warning and without paying him the end of service gratuity in accordance with Article 61 of the Qatari Law of Labour.

4.Loans:

A. The First Party shall pay to the Second Party, if he so wishes, a personal loan equivalent to .....Chinese currency before he travels from the People's Republic of China to the State of Qatar for the first time. (about one month's salary) to be subtracted from the Second Party's dues in monthly installments of 10% of the monthly basic salary.
B. The subtraction of the installments shall start from the salary of the month following the Second Party's starting work.
C. Other loans paid to the Second Party in the Qatari currency shall be governed by the provisions stated in the above two paragraphs.

5. Wage and Gratuity:

A. Monthly, and daily paid workers: The basic wage shall be ..... per month/per day in return for 48 working hours per week. The Second Party shall be given a paid weekly rest for one day each week and shall be paid cash in return for working overtime hours in accordance with the provisions of Qatari Labour Law.
B. For production, volume or per-piece workers: The basic wage shall be in return for an average daily performance of the occupation or craft as follows:

.....

An additional wage shall be paid for the volume of work carried out by the Second Party in excess of the above daily performance average as follows:

.....

In case there is no production work, the Second Party's wage shall be .....

C. The First Party undertakes to record the number of additional daily working hours under paragraph (A) of this item, or the volume of work carried out daily under paragraph(B) of this item in a special card given at the end of the day to the First Party for registration.
D. An end of service gratuity of .....

6-Accommodation and Daily Living:

A- The First Party undertakes to provide appropriate free single-worker accommodation for the Second Party and supply the same with electric power, beds and toiletes in accordance with health conditions.
B- The First Party shall provide the Second Party with cold potable water.

7- Medical Care and Social Welfare:

A- The First Party shall provide the Second Party with necessary medical treatment in accordance with the regulations and provisions applied in the State of Qatar.
B-The First Party undertakes to pay to the Second Party due compensation for occupational accidents, disability or death resulting during work, or because of it, in accordance with Qatari laws.

8- Leave:

A- The Second Party is entitled to a fully-paid regular annual leave of not less than three weeks.
B- The Second Party is entitled to full wage on the following official leave:
- Eid Alfitr: three working days.
- Eid Aladha: three working days.
- National Day: one working day.

The Second Party is also entitled to a fully paid three working day leave on dates to be decided by the employer.
C- The Second Party is entitled to a fully paid sick leave after the elapse of three continued months in his job with the First Party, in accordance with the provisions of the Qatari Labour Law.

9- General Provisions:

A- The Second Party undertakes to perform his work pursuant to the daily performance rates in occupations typical to his. In case of failing to maintain daily performance rates, the Penalties Regulations shall be applied.
B- The Second Party may not work for others during the employment period, and the First Party shall not make the Second Party work for another employer, except in the cases permissible by Qatari Law.
C- The Second Party undertakes not to engage in political or religious affairs. He shall pay due regard and respect local customs and traditions.
D- The Qatari Labour Law and the decisions enforcing it shall constitute the legal basis for the provisions of this contract and shall be consulted in any dispute arising between the Two Parties, unless the terms of this contract contain better advantages for the Second Party.
E- This contract shall enter into force after being duly ratified in accordance with the procedures applicable in both countries.

10- This contract has been done in Arabic, Chinese and English in four originals, one to be kept by the employer, the second by the worker, the third to be deposited with the Ministry of Lahour and Social Affairs and the fourth with the Chinese Embassy in the State of Qatar.

First Party (The Employer) Second Party (The Worker)

Endorsement by

The Ministry of Labour and Social Affairs in the State of Qatar dated .....

Or

Embassy of the State of Qatar in the People's Republic of China dated .....

And

Confirmed by the Chinese Embassy in the State of Qatar.

•